



للمناقش والاسترشاد

البند الأول من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج العمالة العالمي:

(ب) التنفيذ

١. توفر هذه الوثيقة معلومات مستوفاة بشكل منتظم عن تنفيذ برنامج العمالة العالمي. فهي توفر، على الصعيد القطري، معلومات عن الدعم التقني المقدم إلى الصين في وضع إطار قانون وطني لتعزيز العمالة، ومعلومات عن الدعم المقدم إلى باكستان من أجل إنعاش العمالة وسبل العيش في أعقاب الزلزال الذي حدث في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥. وفيما يخص العناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي، بما في ذلك الطريقة التي يتم بها إدراج المناقشات التي تجريها لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية في عمل المكتب، توفر هذه الوثيقة معلومات عن العمل الذي يُضطلع به حالياً مع لجنة المانحين المعنية بتطوير المشاريع (العنصر الأساسي ٥) وعن التنمية المستدامة (العنصر الأساسي ٣). كما توفر، علاوة على ذلك، معلومات عن الدعم المقدم من قبل منظمة العمل الدولية في سبيل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا.

القانون الوطني الصيني لتعزيز العمالة

٢. يتعلق جزء كبير من مذكرة التفاهم من أجل التعاون، التي وقّعت بين الصين ومنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠١، بمسألة التعاون في مجال العمالة، وهي المسألة التي دفعت إلى تنظيم المنتدى الصيني للعمالة في عام ٢٠٠٤. وأسفر ذلك المنتدى عن اعتماد تفاهم مشترك شدد على الحوار الاجتماعي من أجل تعزيز العمالة الكاملة بوصفها الأولوية الأولى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى تتمكن القوة العاملة من الانتفاع من عمالة منتجة تختارها بحرية والاستفادة من سبل عيش مضمونة ومستدامة.

٣. واتخذت الحكومة الصينية عدداً من مبادرات المتابعة. وتتعلق إحدى تلك المبادرات بصياغة قانون وطني لتعزيز العمالة في الصين. والغرض من ذلك القانون المقترح هو الاستجابة على نحو شامل للتحديات المطروحة أمام الصين في مجال العمالة. وهو يجمع بين تدابير لزيادة نمو العمالة وتحسين أداء أسواق العمل وبين أخرى تهدف إلى حماية الفئات المحرومة. ومن العوامل التي تزيد الضغط على وضع العمالة دخول عناصر جديدة في القوة العاملة و تزايد عدد العمال الذين هم في حاجة إلى إعادة توظيف بسبب إعادة الهيكلة الصناعية وتسارع حركة انتقال العمال من الأرياف إلى المدن.

٤. وفي إطار عملية صياغة القانون الوطني الجديد لتعزيز العمالة، دعت الحكومة الصينية منظمة العمل الدولية إلى الاشتراك معها في تنظيم حلقة دراسية تقنية ثلاثية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكان الغرض من تلك الحلقة الدراسية استعراض مشروع القانون في ضوء التجربة التي اكتسبتها المنظمة في البلدان الأخرى وعرض التجارب والخبرات الدولية من عدد من البلدان الأخرى. وبناء على ذلك الطلب، قدمت منظمة العمل الدولية مجموعة من التعليقات التفصيلية بشأن الجوانب القانونية والتقنية لمشروع القانون وتقريراً مفصلاً عن صكوك مماثلة تم الأخذ بها في أماكن أخرى من العالم.

٥. وتعاون الفريق الذي أوفدته المنظمة للمشاركة في الحلقة الدراسية، والذي ضمّ أعضاء من المقرّ الرئيسي ومكتب المنظمة دون الإقليمي لشرق آسيا في بانكوك، تعاوناً وثيقاً مع الزملاء الصينيين في جلسات تفاعلية، وذلك بغية استعراض ومناقشة الهيكل الإجمالي للقانون وبعض من أبوابه. ومن بين المجالات التي شملها القانون معايير العمل الدولية وقانون العمل والسياسات والبرامج الخاصة بسوق العمل وإدارات الاستخدام والقضايا المتعلقة بالجنسين والتمييز والعجز وإعادة التأهيل وتعزيز المنشآت وخلق فرص العمل وتطوير المهارات وقابلية الاستخدام والقضايا القانونية.

٦. وعملت منظمة العمل الدولية أيضاً على تسهيل تحديد وإشراك خبراء دوليين من تايلند وجمهورية كوريا، قدموا تجارب مقارنة من هذين البلدين. وأسفرت الحلقة الدراسية عن إعداد مشروع جديد للقانون يتم إجراء المزيد من المفاوضات بشأنه الآن ضمن الحكومة الصينية.

زلزال باكستان

٧. أدى الزلزال الذي ضرب مناطق من باكستان في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى وفاة أكثر من ٨٧ ٠٠٠ شخص وإصابة ما يزيد على ٧٥ ٠٠٠ آخرين وإلحاق أضرار متفاوتة بزهاء ٣٢ إلى ٣٥ مليون نسمة. كما تضرّر مئات الآلاف من ضياع الوظائف وسبل العيش في مناطق كانت أصلاً من المناطق الأشدّ فقراً في باكستان.

٨. واضطلعت منظمة العمل الدولية، مباشرة عقب حدوث الزلزال، بتقييم للآثار التي خلفتها الكارثة على العمالة وسبل العيش، وذلك لضمان إيلاء اهتمام مبكر لبعث تلك الكارثة المرتبط بالعمالة. وأشار التقييم الأولي الذي أجرته وزارة العمل والمنظمة للخسائر الوظيفية الناجمة عن الزلزال، في الأيام الأولى التي أعقبت الكارثة، إلى إمكانية تضرّر ١١ مليون من سبل العيش في القطاعين المنظم وغير المنظم. وتشكلت تلك الخسائر ٥٠ في المائة تقريباً من مجموع الوظائف التي كانت موجودة قبل الزلزال و٤٣ في المائة من مجموع القوة العاملة.

٩. وعقب التقييمات الأولى التي أجريت في الميدان والاجتماع الثلاثي الذي عُقد في إسلام آباد مع وزارة العمل وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال، تم تحديد عدد من العناصر البرنامجية الاستراتيجية للشروع في إنعاش العمالة وسبل العيش. وتشمل تلك العناصر ما يلي:

- **أنشطة إعادة الإعمار والتأهيل كثيفة العمالة:** يركز هذا العنصر على توفير الدعم التقني إلى حكومة باكستان والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل إدراج الاستراتيجيات والمشاريع المقترحة من قبل منظمة العمل الدولية لأغراض الإنعاش وإعادة الإعمار. ونظراً للوضع الحرج والحاجة الماسة إلى الشروع في دعم الأنشطة الخاصة بإنعاش سبل العيش، أطلقت منظمة العمل الدولية، وهي المنظمة الأولى التي اتخذت إجراءات ملموسة لإنعاش العمالة من ضمن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الإغاثة والهيئات المانحة، المشروع الرائد المعنون "الدعم السريع للدخل من خلال العمالة". وتم تمويل هذه المرحلة الرائدة كلياً من خلال موارد المنظمة الداخلية، وذلك بقيمة تناهز ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. واستهل المشروع الذي تميّز بعنصر أولي قوي يركز على "النقد مقابل العمل"، في بالاكوت، ثم تم توسيعه إلى مظفر آباد وباتاغرام، وتلك المناطق الأربع هي الأكثر تضرراً من الزلزال. ويرمي المشروع المذكور، الذي تولت المنظمة تنفيذه بشراكة مع وزارة العمل واتحاد عمال باكستان والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، إلى تحقيق غرضين رئيسيين هما: ضخ النقد في اقتصاد بات عديم النقد ومساعدة المنكوبين على تجاوز الصدمات النفسية وحالات الاكتئاب التي عانوا منها. ومكّن المشروع المذكور، حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من توفير فرص عمل قصيرة الأجل لنحو ١٥ ٠٠٠ شخص منهم ٤٥٠٠ امرأة.

- **الخدمات الإعلامية في مجال العمالة الطارئة:** يركز هذا العنصر على تسجيل العاطلين عن العمل وأولئك الذين فقدوا سبل العيش ممّن لهم القدرة على المشاركة في أعمال كثيفة العمالة وتطوير أنشطة كفيلة بتوليد الدخل. وأنشأت منظمة العمل الدولية فعلاً مركزين للإعلام في مجال العمالة الطارئة في بالاكوت ومظفرآباد.

• أنشأت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع البرنامج الوطني الباكستاني للدعم الريفي، مركزين مخيمين للتدريب المهني في مظفرآباد وباغ. ويتم إنشاء مركز مماثل في بالاكوت بالتعاون مع وزارة العمل وإحدى المنظمات غير الحكومية.

• تم، بالإضافة إلى ذلك، إعداد مقترحات مشاريع في مجال تطوير مهارات موجهة إلى الطلب، وذلك بغية تلبية الاحتياجات المرتبطة بإعادة الإعمار وخلق فرص العمل وإنعاش الاقتصادات المحلية وتعزيز تنميتها ودعم سياسات حماية العمل، مع إيلاء اهتمام خاص لتدعيم حماية المجموعات المستضعفة، بما فيها الأطفال والنساء والمعوقون من خلال الأنشطة التثقيفية. واستقطبت تلك المقترحات اهتمام المانحين وسيتم الشروع في تطبيقها عندما يتوافر التمويل.

١٠. وشاركت منظمة العمل الدولية، على نحو نشط وبارز، في الأنشطة التي اضطلع بها فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، وأشرفت على قطاع العمالة وسبل العيش ضمن إطار الإنعاش المبكر. كما تولت المنظمة، بالتعاون مع خبراء من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، تصميم فرع العمالة وسبل العيش الوارد في إطار الإنعاش المبكر الذي عرضته الأمم المتحدة على الحكومة الباكستانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١١. وأيدت منظمة العمل الدولية أيضاً فكرة إجراء دراسة أكثر تفصيلاً عن الخسائر المنكبدة في مجالي العمالة وسبل العيش، وذلك استناداً إلى استقصاءات ميدانية في المناطق المتضررة يجريها خبراء محليون ووطنيون على حد سواء (من الجامعات والمدارس الموجودة في المناطق المتضررة). وستتم مناقشة تلك الدراسة التي تشمل التدابير اللازمة لضمان إدراج الشواغل المتصلة بالعمالة في جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال، مع السلطة الباكستانية المعنية بإعادة التأهيل والإعمار بعد الزلزال وغيرها من الوكالات الوطنية المعنية في شباط/فبراير من هذا العام.

المؤتمر الذي عقدته لجنة المانحين المعنية بتطوير المشاريع في القاهرة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/يناير إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١٢. إن مشاركة المكتب في لجنة المانحين المعنية بتطوير المشاريع مثال على الطريقة التي يقوم بها المكتب بتنفيذ العنصر الأساسي ٥ من برنامج العمالة العالمي بشأن النهوض بالعمل اللائق من خلال تنظيم المشاريع، وذلك عن طريق الدعوة إلى تشجيع العمل الذي تضطلع به الوكالات الأخرى في مجال وضع السياسات وهيئة البيئات التنظيمية التي تساعد على تحسين الوظائف في المنشآت الصغيرة، والتأثير في ذلك العمل.

١٣. وتشكل اللجنة شبكة تضم ٣٨ وكالة تسعى إلى النهوض بتطوير المشاريع في البلدان النامية^١. كما تشكل أساساً يمكن ممثلي المنظمات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف من تبادل المعلومات والخبرات في مجال البرامج الإنمائية. وتتولى اللجنة وضع مبادئ توجيهية للهيئات المانحة استناداً إلى الممارسات الجيدة في هذا المجال. وتم الاضطلاع بذلك في مجالي التمويل بالغ الصغر والخدمات الخاصة بتطوير الأعمال. وتتولى منظمة العمل الدولية رئاسة الفريق العامل المعني ببيئة الأعمال وهي عضو أيضاً في مجلس اللجنة.

١٤. وقادت منظمة العمل الدولية، بصفتها المذكورة، أنشطة التحضير لمؤتمر دولي فريد من نوعه بشأن "إصلاح بيئة الأعمال - من تقييم المشاكل إلى قياس النتائج". وطوال ثلاثة أيام، استقطب ذلك المؤتمر الذي عُقد في القاهرة، ٣١٠ أشخاص من بينهم رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة و نائب رئيس البنك الدولي لشؤون تطوير القطاع الخاص ومسؤولون رفيعو المستوى من الحكومات والهيئات المانحة وخبراء في مجال بيئة الأعمال من جميع أرجاء العالم يمثلون ٢٩ وكالة مانحة من المقرات الرئيسية والميدان، فضلاً عن ممثلين عن حكومات البلدان النامية والقطاع الخاص، وذلك لمناقشة السبل الكفيلة بدعم الإصلاح في مجال بيئة الأعمال.

^١ تلك الوكالات هي المفوضية الأوروبية و الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون التقني ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و مصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي.

وكان ذلك المؤتمر أول مؤتمر تحضره هيئات مانحة عديدة لمناقشة هذه المسألة. ومكّن المؤتمر من النظر في طائفة واسعة من القضايا المرتبطة بتقييم بيئة الأعمال وإصلاحها.

١٥. وبحث المؤتمر المراحل الثلاث التي تمرّ بها البرامج الإصلاحية: (أ) تقييم بيئة الأعمال وتصميم الإصلاحات؛ (ب) الأدوات والتقنيات والأطر التي يمكن استخدامها لتنفيذ تلك البرامج بنجاح؛ (ج) السبل الكفيلة بتقييم أثر الإصلاحات ورصد البرامج. وركزت الورقات والمناقشات على البرامج الإصلاحية- التي تتناول الضرائب وأفضل الممارسات التنظيمية وقانون العقود والإدارة العقارية وقانون العمل- على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٦. وقدم أخصائيو منظمة العمل الدولية الذين شاركوا في الاجتماع طائفة واسعة من العروض التقنية، منها ما يلي: حجم المشاريع وإصلاح بيئة الأعمال؛ التحديات المطروحة أمام إشراك أصحاب المشاريع في إصلاح بيئة الأعمال والفرص المتاحة لهم؛ تصميم السبل الكفيلة بتحسين بيئات الأعمال بمشاركة ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال؛ تهيئة بيئات مواتية للمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والدور الذي يؤديه قانون العمل في تهيئة بيئة مواتية. وشملت عمليات التدخل التي قامت بها منظمة العمل الدولية، التركيز على أهمية ضمان ألا يتم الإصلاح السياسي المذكور، ولا سيما في مجال قانون العمل، على حساب حماية العمال.

١٧. ووضعت النتائج التي خلص إليها مؤتمر القاهرة الأساس لبرنامج متعدّد الوكالات ستتولى منظمة العمل الدولية رئاسته ضمن لجنة المانحين. ومن الإجراءات الهامة المزمع الاضطلاع بها هذا العام صياغة المبادئ التوجيهية المتخفضة عن المؤتمر وعقد مشاورة إقليمية واحدة على الأقل في هذا العام واثنين في عام ٢٠٠٧.

تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة

١٨. دعت لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، في الدورة التي عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لدى مناقشتها العنصر الأساسي ٣ من برنامج العمالة العالمي، المتعلق بتعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة، إلى التركيز على ما يلي: (أ) وضع منهجيات ونهج، كتقييمات آثار النتائج المتكاملة لخطط وبرامج الاستثمار على البيئة والعمالة. ويمكن أن تشمل أدوات من هذا القبيل على طرق لتعزيز الحوار الاجتماعي من أجل الوصول إلى آثار متكاملة على العمالة والبيئة؛ (ب) صياغة البرامج التشغيلية اللازمة لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة التي من شأنها استحداث الوظائف إما على الصعيد الوطني أو القطاعي، والتي تحظى بمشاركة الهيئات المكونة للمنظمة والشركاء الاجتماعيين^٢.

١٩. وعقب تلك المناقشة، أرسلت منظمة العمل الدولية وفداً من مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال وإدارة تكامل السياسات للمشاركة في مؤتمر بشأن العمل والبيئة نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في نيروبي. ومن المزمع أن تنتهي المنظمة، في آذار/مارس ٢٠٠٦، من إعداد ورقة مفاهيمية عن القضايا المرتبطة بالعمل والبيئة. كما تقوم المنظمة، على ضوء ما سبق، باستحداث منهجيات ومواد تدريبية لتقييم آثار برامج الاستثمار العام والإنفاق على إمكانيات خلق فرص العمل، وذلك استناداً إلى تجربة طويلة من العمل المُضطلع به في الميدان في إطار برنامج المنظمة للاستثمار كثيف العمالة. فقد تم مؤخراً، على سبيل المثال، إجراء دراسات لاستعراض آثار برامج الاستثمار العام على العمالة في الكاميرون والسنغال وكمبوديا ومدغشقر.

٢٠. ومن شأن الاستعراضات المتكاملة لتلك الآثار على العمالة والبيئة، إذا ما استندت إلى المنهجيات وأدوات التدريب المذكورة، أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من البرامج القطرية للعمل اللائق وأن توفر أساساً لحشد الموارد لاحقاً من أجل تنفيذ البرامج التشغيلية اللازمة لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة الداعمة بدورها لخلق فرص العمل. وتواصل منظمة العمل الدولية، في الوقت ذاته، التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والوكالات متعددة الأطراف بغية استحداث وتنفيذ خطط للتنمية الريفية ورفع العزلة وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وغير ذلك من البرامج التشغيلية التي تعطي حالياً نتائج متكاملة في مجالي العمالة والبيئة. ومن المتوقع أن تقدم تلك البرامج إسهامات في إحدى المناقشات العامة المحتمل إجراؤها أثناء مؤتمر العمل الدولي في عام

² الوثيقة GB.294/ESP/2، الفقرة ٣٤.

٢٠٠٨ بشأن العمالة الريفية من أجل الحد من وطأة الفقر، وكذلك في العمل الذي ستضطلع به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في المستقبل وفي محافل دولية أخرى تربط بين العمالة والتنمية المستدامة.

متابعة مؤتمر القمة الاستثنائي للإتحاد الأفريقي

٢١. تعهد رؤساء الدول والحكومات المشاركون في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده الإتحاد الأفريقي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بشأن العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا، بوضع الهدف المتمثل في خلق فرص العمل في صدارة الأولويات بالنسبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واعترف رؤساء الدول والحكومات أنّ تنفيذ نتائج المؤتمر بشكل فعال يقتضي إسهاماً منظماً من قبل هيكل التنسيق الإقليمية. وبناء عليه، اتفقوا على تعزيز قدرات مفوضية الإتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل دعم الدول الأعضاء لتمكينها من وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها.

٢٢. وعمدت منظمة العمل الدولية، في أفريقيا، على مواصلة خطط العمل التي وضعتها مع النتائج والتوصيات المتمخضة عن مؤتمر القمة، وذلك من أجل دعم متابعة المؤتمر ومساعدة الإتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على تنفيذ البرنامج. وسيواصل برنامج المنظمة في أفريقيا، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، دعم الهيكل الوطنية والإقليمية والقارية لتمكينها من تنفيذ متابعة المؤتمر.

٢٣. وهناك، في الوقت الذي يجري فيه دعم العمل في جميع المجالات الرئيسية التي حدّتها خطة العمل المعتمدة من قبل مؤتمر القمة الاستثنائي للإتحاد الأفريقي، أربعة مجالات ذات أولوية تقدم فيها منظمة العمل الدولية الدعم اللازم في سياق متابعة مؤتمر واغادوغو، وتلك المجالات هي: تشغيل الشباب وتنظيم المشاريع النسائية، وتحسين المعلومات الخاصة بأسواق العمل وجعل العمالة في صميم عمليات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأطر الإنمائية. وتم أيضاً تحديد تلك المجالات من قبل الهيئات الثلاثية المكونة للمنظمة بوصفها إحدى أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق في معظم البلدان الأفريقية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويظهر تحليل أولي لبرامج العمل اللائق القطرية المقترحة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على سبيل المثال، أنّ نصف البلدان الأفريقية ستعطي الأولوية لمجال تشغيل الشباب في برامجها القطرية الخاصة بالعمل اللائق.

المبادرات الجديدة

٢٤. قامت منظمة العمل الدولية، على الصعيد القاري، بتعزيز وتوثيق التعاون الذي تقيمه مع مفوضية الإتحاد الأفريقي. وتم تخصيص فوائض نقدية للاضطلاع ببرامج قاري في مجال تشغيل شباب الأرياف. ويستند ذلك البرنامج إلى الجهود المبذولة حالياً من أجل تنفيذه، وبخاصة التوصيات الصادرة عن المؤتمر الثلاثي دون الإقليمي للجنوب الأفريقي المعني بتشغيل الشباب (هراري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). واتفقت تسعة بلدان، خلال ذلك المؤتمر، على ضرورة استهداف القطاع الزراعي لخلق فرص عمل للشباب، وعلى ضرورة منح الأولوية لعمالة الشباب في برامجها القطرية الخاصة بالعمل اللائق.

٢٥. ويُعد تنظيم المشاريع النسائية من الأولويات الأخرى التي حدّتها نتائج مؤتمر القمة. فسيتم استخدام الفوائض النقدية لوضع برنامج يشمل القارة برمتها ويستند إلى التدخلات السابقة التي مولها كل من البرنامج الأيرلندي للتعاون الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة المالية الدولية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. كما سيتم تنظيم حلقة عمل واسعة النطاق تشارك فيها منظمات أصحاب العمل من ١٦ بلداً. والغرض من حلقة العمل تلك هو تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز قدرات تلك المنظمات على تحسين الخدمات التقنية التي تقدمها إلى النساء الأعضاء فيها.

٢٦. ولوضع استراتيجيات طويلة الأجل في مجال العمالة تمكّن من التوفيق بين عرض اليد العاملة والطلب على اليد العاملة الماهرة، يتم استخدام الفوائض النقدية أيضاً لتعزيز نُظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل في جميع أرجاء أفريقيا.

الجدول ١ - الدعم المقدم من قبل منظمة العمل الدولية من أجل تنفيذ خطة العمل التي وضعها الاتحاد الأفريقي: المجالات الأساسية

المجالات الأساسية/أولوية خطة العمل التي وضعها الاتحاد الأفريقي	الصعيد القاري	الصعيد الإقليمي	الصعيد الوطني	الوكالات الداعمة
تشغيل الشباب (الأولوية ١٠)	- مبادرة تشغيل شباب الأرياف - دراسة مقارنة عن البلدان النامية تشمل الكاميرون وإثيوبيا ومالي والمغرب	- المؤتمر الإقليمي المعني بالتحدي الذي يشكله تشغيل الشباب في الجنوب الأفريقي (هراري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) - شرق أفريقيا (كينيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا)	غانا، مالي، كوت ديفوار، كينيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، بوركينا فاسو، مصر، بوروندي، السنغال	- شبكة تشغيل الشباب - الدولي للتنمية الزراعية
تنظيم المشاريع النسائية (الأولوية ٥)	- حلقة عمل معنية بتعزيز تنظيم المشاريع النسائية من خلال منظمات أصحاب العمل (أيار/مايو، ٢٠٠٦)		زامبيا، إثيوبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، كينيا، أوغندا، مالي، موريتانيا، السنغال	- البرنامج الأيرلندي للتعاون الإنمائي - مصرف التنمية الأفريقي - المؤسسة المالية الدولية (شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)
نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل (الأولوية ٦)			إثيوبيا، غانا، مالي، مدغشقر، موريشيوس، سيشيل، أوغندا، الجزائر	- مؤسسة بناء القدرات الأفريقية
وضع العمالة في صميم عمليات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك وضع الأطر الإنمائية والبرامج القطرية للعمل اللائق (الأولوية ٣)	- تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي/لجنة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل تعزيز إسهامها في الموقف الأفريقي المشترك حيال الأهداف الإنمائية للألفية الداعي إلى مراعاة أهمية العمالة والعمل اللائق. - مكن مؤتمر القمة على الصعيد الإقليمي (لجنة العمل والشؤون الاجتماعية) والصعيد دون الإقليمي (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرهما) من تزويد الوزراء بأساس استراتيجي ومبادئ توجيهية لتناول القضايا المتعلقة بالعمالة والتنمية.		بوركينا فاسو، السنغال، كينيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، السودان، المغرب، غانا، مالي، كوت ديفوار، الكاميرون، بوروندي، زامبيا، إثيوبيا، نيجيريا، مدغشقر، غابون، تشاد، جنوب أفريقيا	

٢٧. وعلى الصعيد الإقليمي، تعاونت منظمة العمل الدولية، بشكل وثيق، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تنظيم اجتماع استشاري بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكان الغرض من ذلك الاجتماع تعزيز وتدعيم التعاون بين الكيانين في مجال تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي. وتمكن الاجتماع من تحديد واعتماد خارطة طريق واضحة ونسق محدد للإبلاغ عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ النتائج والتوصيات المتمخضة عن مؤتمر القمة. غير أنّ المجموعات الاقتصادية الإقليمية لاحظت أنها تفتقر إلى القدرات اللازمة لتأدية الدور المعهود إليها على نحو مناسب. وبناء عليه، ستتعاون مكاتب منظمة العمل الدولية في أفريقيا، بشكل وثيق، مع أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٨. والجدير بالذكر أنّ منظمة العمل الدولية تناولت مسألة التكامل الإقليمي، وذلك من خلال برامجها الخاصة بإدارة العمل؛ وتنسيق التشريعات المتعلقة بالعمل وإصلاحها؛ وتوسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية؛ وتيسير الهجرة من أجل التنمية الاقتصادية الإقليمية؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أماكن العمل وتوطيد الحوار الاجتماعي على الصعيد دون الإقليمي.

٢٩. وعلى الصعيد الوطني يقوم عدد من الحكومات الأفريقية، كما تمت مناقشته خلال الاجتماع السابق للجنة^٣، باتخاذ مبادرات لوضع العمالة في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد جعل رئيس جمهورية مالي من عمالة الشباب أولويته الوطنية الأولى.

٣٠. وتم بالإجماع اعتماد الميزانية التي وضعتها حكومة غانا لعام ٢٠٠٦ بعنوان "الاستثمار في الأشخاص عن طريق الاستثمار في الوظائف". وخصّصت الحكومة ١٥ مليون سيدي- أو ما يقارب ١١٠ مليون دولار أمريكي- لأغراض برنامج وطني لتشغيل الشباب وأنشأت فرقة عمل بشأن تشغيل الشباب، تعنى بوضع برنامج منظم ومنسق في مجال تشغيل الشباب. وبذلك أصبحت غانا من أوائل البلدان التي وضعت ميزانية وطنية تركز على العمالة، وذلك في ظل الاستراتيجية الثانية التي وضعتها في مجالي النمو والحدّ من وطأة الفقر. ويمكن البرنامج من إدراج قضايا العمالة إدراجاً تاماً في السياسات الإنمائية الوطنية. وعكفت منظمة العمل الدولية، خلال السنوات القليلة الماضية، على التعاون بشكل وثيق مع الشركاء الثلاثين من خلال البرنامج القطري الرائد الخاص بالعمل اللائق وفي إطار برنامج العمالة العالمي، وذلك بغية دعم جهود الحكومات الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسات في مجال العمالة للتخفيف من حدة الفقر. كما تقدم المنظمة الدعم التقني إلى برنامج تشغيل الشباب. وفي إطار التحضير لمؤتمر العمالة الرئاسي الذي من المزمع أن تعقده غانا في أواخر هذا العام، قامت منظمة العمل الدولية، بناء على طلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بعقد حلقة عمل تقنية ثلاثية في أكرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من أجل وضع الصيغة النهائية للورقات التقنية الخاصة بمؤتمر القمة.

٣١. وعكفت منظمة العمل الدولية على العمل بنشاط في إثيوبيا من أجل تصميم سياسات مناسبة وفعالة في مجالي العمالة وسوق العمل والمساعدة على تقديم المعلومات للاستراتيجية الجديدة المنبثقة عن ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر، المشار إليها بخطة التعجيل في التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر). ومن العناصر الأساسية لتلك الخطة الجديدة الممتدة على ثلاث سنوات خلق فرص العمل، ممّا يشكل تحوّلًا تكمن إيجابيته في اعتبار العمالة أساس التخفيف من وطأة الفقر. ونظراً لشرع البنك الدولي أيضاً في العمل في مجال أسواق العمل في إثيوبيا، تعاونت منظمة العمل الدولية مع البنك المذكور، بناء على طلب من الوزارة الإثيوبية للعمل والشؤون الاجتماعية، على عقد حلقة عمل تقنية في إثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبيّنت حلقة العمل تلك أهمية وضع سياسات مناسبة في مجال العمالة من أجل بلوغ الأهداف المرتبطة بالحدّ من وطأة الفقر، كما أنها ستوفر أساساً متيناً للعمل الذي ستضطلع به المنظمة في إثيوبيا مستقبلاً في مجالي العمالة وأسواق العمل وكذلك للتعاون المحتمل مع البنك الدولي وغيره من الشركاء المانحين في البلد.

٣٢. وواصل عدد من البلدان الأخرى التركيز على العمالة بوصفها أحد العوامل الأساسية لبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر نائب رئيس جنوب أفريقيا الحاجة الماسّة إلى تنمية المهارات وأشار إلى استعراض مسألة سوق العمل في المستقبل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وجعلت غابون من العمالة إحدى الأولويات الوطنية. أمّا تشاد فقد أعدت خطة عمل دولية لفترة ما بعد مؤتمر القمة. وفي مدغشقر، تم

³ الوثيقة GB.294/ESP/1.

اعتماد خطة وطنية لتعزيز العمالة وإنشاء لجنة وطنية لتعزيز العمالة والحدّ من وطأة الفقر، يتولى وزير العمل قيادتها.

٣٣. ومكّن انتقال مقرّ المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى أديس أبابا من تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا^٤، وذلك على المستويين التشغيلي والسياسي على حد سواء. ومن المزمع أيضاً أن يتجسّد التعاون في المستقبل مع مصرف التنمية الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالتالي سيزداد التعاون على تنسيق الأنشطة الخاصة بحشد الموارد المشتركة من أجل الاضطلاع بمتابعة قمة واغادوغو.

جنيف، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وثيقة مقدمة للنقاش والاسترشاد.

⁴ انظر:

The UNECA's economic report on Africa 2005: *Meeting the challenges of unemployment and poverty in Africa*, published in December 2005, was prepared in close collaboration with ILO experts. <http://www.uneca.org/era2005/> .